

## بيان صحفي

### الناس يفقدون الأمل بسبب المؤسسات الأمنية

(مترجم)

في أواخر شهر آب/أغسطس الماضي، اقتحم أكثر من ١٠٠ قروي غاضب مركزاً صغيراً للشرطة في قرية مبوفو، منطقة كيلومبيرو، في مقاطعة موروجورو. في هذا الحادث، تم إحراق المركز كلياً، وقد أتى الحريق كذلك على ملفات المركز وغيرها من المقتنيات الثمينة.

وقد وقع هذا الحادث نتيجة قيام سكان القرية بالمطالبة باستلام المشتبه به بشيري كادوكوالا، وهو متهم بقيامه بذبح زوجته فيرونيكا تشابولا. فقد طلب سكان القرية أن يقوموا بأخذ الجاني من أجل معاقبته بأنفسهم، بعد أن قام أحد الأشخاص بأخذه إلى المركز نتيجة لارتكابه الجريمة.

إننا في حزب التحرير / شرق أفريقيا على ثقة تامة ونعتقد دون أدنى شك أن هذه الحادثة تأتي ضمن سلسلة من الأحداث التي يقوم فيها الناس بمحاولة تطبيق القانون بأيديهم. وهو توجه قد انتشر بشكل واسع في القرى والبلدات والمدن. وقد كشف هذا التوجه عن عمق الإحباط واليأس تجاه المؤسسة الأمنية والنظام القضائي، والتي استشرى فيها جميع أنواع الفساد والرذيلة.

فقد بلغ التسيب والإهمال في قوات الشرطة، وهو أمر واضح للعيان، إلى حد لم تفقد فيه الشرطة القدرة فقط على حماية الناس وأمنهم وممتلكاتهم، وإنما فقدت كذلك القدرة على حماية نفسها. فعلى سبيل المثال، منذ منتصف عام ٢٠١٤ وحتى هذا العام، كانت هناك حوادث عدة وقعت فيها هجمات ضد مراكز الشرطة، وقد تم فيها سُنق رجال الشرطة والاستيلاء على أسلحتهم. وقد وقعت حوادث مماثلة في مركز شرطة باكومي في منطقة غيتا، ومركز شرطة مكامبا في محافظة مكورانجا الساحلية، ومركز شرطة إكويري في منطقة روفيغي.

والأمر الأكثر حزناً أنه، حتى بعد حادثة سيتاكيشاري، وبدلاً من أن تقوم الشرطة بمعالجة الإهمال والتراخي، فقد بدت قوات الشرطة مرتبكة، وأخذت تقوم باعتقال أناس مسلمين دون أي مبرر متهمه إياهم بأن لهم دورا في هذا الحادث، فقامت بتعذيبهم واضطهادهم ومن ثم أفرجت عنهم بلا أية تهمة وفقاً لما رواه الضحايا أنفسهم وما أفادت به التقارير الصحفية.

ومما لا شك فيه أن ما يسمى أجهزة القانون والعدالة الرقابية والتي انبثقت من نير وظلم الديمقراطية والرأسمالية، ستستمر في ظلمها وارتباكها وستبقى أجهزة لممارسة الاضطهاد، لأن كل هذه الظواهر هي نتائج متوقعة للعقيدة الديمقراطية الرأسمالية الفاسدة. ذلك أن العقيدة الرأسمالية نفسها هي عقيدة مضطربة وتقوم على أساس فاسد، وبالتالي فإن ذلك يشكل قاعدة للقوانين الوضعية التي تشرعها عقول محدودة وإجراءات تستند إلى المنفعة المادية في كل عمل من أعمالها. يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي

حَبْتٌ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِداً كَذَلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ﴾ [الأعراف: ٥٨]

مسعود مسلم

نائب الممثل الإعلامي لحزب التحرير في شرق أفريقيا